

تقرير مجلس الإدارة

مقدمة عامة

تم تأسيس وتسجيل الشركة المتحدة للطاقة ش.م.ع.ع ("الشركة") كشركة مساهمة عمانية عامة في ٩ يناير ١٩٩٥ . وتم إرساء الشركة حق الامتياز لمشروع مكون من محطة كهرباء تتضمن ثلاث توربينات غازية تعمل بنظام الدورة المفتوحة بقدرة إجمالية ٩٠ ميغاواط في ولاية منح على أساس البناء، التملك، التشغيل ونقل الملكية (BOOT) إضافة إلى شبكة ذات صلة من مرافق ربط و نقل الطاقة بنظام بناء، تملك ونقل الملكية (BOT). تم تشغيل المحطة في أكتوبر ١٩٩٦ .

في عام ١٩٩٩ تم إرساء امتياز توسعة محطة الكهرباء إلى الشركة لإضافة ١٨٠ ميغاواط. بدأ التشغيل التجاري لمشروع التوسعة في مايو ٢٠٠٠.

العمليات

عملت محطة كهرباء منح بكل سلاسة وكفاءة.

منذ بداية المشروع، اكملت محطة منح ٨,٣٣٩ يوم عمل خالي من الحوادث المضيعة للوقت حتى ٣١ مارس ٢٠١٩.

قامت الشركة المتحدة للطاقة خلال فترة التقرير بتجهيز ٦٤٠ جيغاواط/ ساعة من الكهرباء لتلبية طلب الطاقة من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، الأمر الذي يمثل ٤٪ من سعة الطاقة الكهربائية الجاهزة في المحطة.

قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه فعلياً بطلب ٣٧ جيغاواط/ ساعة تمثل ١٨,١٪ من السعة المجهزة خلال الفترة.

النتائج المالية

تم إعداد القوائم المالية الربعية بعد تطبيق معيار لجنة التفسيرات المالية الدولية رقم ١٢ وعليه يجب تحليل التفسيرات الخاصة بالنتائج المالية وقراءتها على أساس ذلك، سجلت الشركة خلل الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ أرباحاً صافية بلغت ٣٠ (ألف ريال عماني). وقد بلغت الأرباح الصافية عن نفس الفترة من العام السابق مبلغ ١٢٣ (ألف ريال عماني).

إنخفضت الإيرادات بمقدار ١,٠٤٦ (ألف ريال عماني) مقابل إيرادات نفس الفترة من العام السابق البالغة ٣١,٢٥٢ (ألف ريال عماني)، ويرجع ذلك إلى انخفاض في إنتاج الطاقة في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة البالغة ٩١ (الف ريال عماني) إن انخفاض في حساب الإيرادات المالية (تعديل معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٢) للفترة، بلغت ١١٥ (الف ريال عماني)

النتائج المالية (تابع)

إنخفضت مصاريف التشغيل والإدارة بمقدار ١٠١ (الف ريال عماني) ويرجع ذلك في الأساس إلى التوفير في رسوم التشغيل والصيانة بسبب انخفاض الإنتاج.

إن الانخفاض في صافي الربح أدى إلى انخفاض رسوم الضريبة بواقع ١٨ (الف ريال عماني).

إن الاختلاف في الأصول الثابتة (تعديل معيار لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٢) يعود أساساً إلى حساب الإيرادات المالية المحققة للفترة.

إن الانخفاض في المخزونات يعود أساساً إلى إطفاء الوقود.

إن الاختلاف في الذمم التجارية دائنة وأرصدة دائنة أخرى يعود أساساً إلى سداد قسط التأمين السنوي للفترة ما بعد ٣١ مارس ٢٠١٩ وتأثير الانخفاض في الذمم بسبب انخفاض الإنتاج.

أما الاختلاف في الأرصدة النقدية يرجع أساساً إلى توزيعات الأرباح للمساهمين في مارس ٢٠١٩.

إن الاختلاف في الذمم التجارية، أرصدة دائنة أخرى يعود أساساً إلى مخصص رسوم الإدارة.

إن الانخفاض في مخصص ضريبة الدخل في ٣١ مارس ٢٠١٩ مقارنة مع ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يعود إلى دفع المستحقات الضريبية لعام ٢٠١٨ خلال الفترة.

انخفضت الأرباح المحتجزة نتيجة توزيعات الأرباح في مارس ٢٠١٩.

مرتضى احمد سلطان

رئيس مجلس الإدارة